الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

أسبابها وتداعياتها وسبل معالجتها

• د. موفق أبو حمّود

المقدمة:

الحديث

عن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة – التي ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية بداية العام 2007 نتيجة انفجار فقاعة القطاع العقاري– يشغل العالم في الوقت الحاضر.

حيث لم تعد الأزمة الحالية جزئية تقتصر على العقارات وقيم الأسهم والاستثمارات، بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي (الطلب) الذي يشكل الأساس الذي ترتكز علية حسابات معدلات النمو الاقتصادي. لذلك يرى كثير من خبراء الاقتصاد أن هذة الأزمة أخطر من الأزمات السابقة لأنها نجمت عن تراجع الاستهلاك وانعدام الثقة في الأسواق وليس نتيجة ارتفاع سعر الفائدة، أي الأزمة الحالية تشمل الاقتصاد الحقيقي برمتة (البطالة والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والحسابات الخارجية ...الخ.).

أعلنت الحكومة الألمانية رسميا دخولها مرحلة الركود الاقتصادي، حيث تم اختيار عبارة «أزمة اقتصادية» (Wirtschaftskrise) بوصفها عبارة عام 2008 كما أن الحكومة تتوقع إنكماش الاقتصاد بنسبة 6% لهذا العام 2009.

على الرغم من أن النظام الاقتصادي العالمي (الرأسمالي) قائم على الاقتصاد الحر أو نظام اقتصاد السوق وشعار «الدولة تحكم ولا تملك»، أو شعار «دولة أقل تساوي تقدما اقتصاديا أفضل» فها هي الحكومات تهب وتتدخل من أجل منع انهيار الاقتصاد العالمي وتضع العديد من خطط الإنقاذ التي تحول دون ذلك من ضخ سيولة وشراء الأسهم المتضررة ودعم البنوك، لتشجيع القروض وتخفيض سعر الفائدة وغيرها من الإجراءات والخطط لمعالجة الأزمة وتعزيز الثقة بالأسواق.

كما أننا نلاحظ في الفترة الأخيرة أن دول العالم وخاصة المتقدمة قد انتقلت من برامج الإنقاذ المالي إلى ما يسمى برامج التحفيز الأقتصادي وبات العالم حتى مع برامج الإنقاذ الهائلة وغير المسبوقة من حيث نطاقها، يتداعى وينهار في اقتصاداتة، وما زال الوضع الاقتصادي في كثير من البلدان مرشحا للدخول في مرحلة الكساد المهدة لحالة الانهيار الاقتصادي. ولذلك كان من الطبيعي جدا أن تستدرك الحكومات والدول وتطالب في التدخل ببرامج تحفيز اقتصادي وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتلافي تداعيات البطالة والتضخم والكساد. هذه البرامج والخطط

* باحث ومحاضر غير متفرغ في جامعة فيلادلفيا.

وإجراءات التحفيز الاقتصادي تتطلب تعديلات جوهرية وتصحيحا هيكليا للنظام الاقتصادي العالمي وهو ما سوف أقوم ببيانه هنا.

هذه الخطط والحوافز مدرجة في إطار وقف النزيف ومنع المزيد من التدهور وليست في إطار معالجة الأزمة، فإيقاف النزيف لا يعني تحسين الوضع وإنما وقف تدهوره نحو الأسوأ الذي هو الانهيار الكامل، ومن هذا المنطلق يعتقد كثيرون أن هذه الخطط لن تغير الوضع بالمجمل، وهي ذات مفعول قصير الأمد وذات طابع نفسي أكثر من كونه عملا يهدف إلى تقديم دعم معنوي كبير لإعادة الثقة للمستثمرين في أسواق المال والبورصات على أمل أن ينعكس ذلك إيجابياً على إنعاش السوق والاقتصاد مرة أخرى. إذاً هذه الخطط هي عبارة عن مسكن موضعي مؤقت تحاول بعض حكومات الدول الكبرى إثارة شيء من التفاؤل حول إمكانية انتهاء الأزمة الأقتصادية العالمية قبل نهاية العام الجاري، وهو ما يخالف مسار هذه الأزمة الذي سيفرض نفسه بقوة بعيدا عن هذه التوقعات، خصوصا وأن مرد هذه التوقعات كما ذكرت هو أولا محاولة استخدامها وسيلة سيكولوجية لعلها تبث شيئا من الثقة في أوساط المال والأعمال، وإذا كانت مثل هذه الوسائل النفسية تجدي نفعا في حالة الاقتصادات الوهمية على المضاربات بأسعار الأسهم والسلع في البورصات، فهي لا تجدي نفعا في حالة الإنتاج الحقيقي الذي لا يتأثر إيجابيا إلا بزيادة الطلب الفعلي المدفوع بزيادة القدرة الشرائية للأفراد والمؤسسات، كما أن الحكومات الغربية قد استنفدت الجزء الأكبر من قدرتها على تنشيط الاقتصاد، بما قدمته من حوافز مالية ضخمة للمؤسسات المتعثرة، التي لم تفض إلى نتائج إيجابية ملموسة، لأن هذه الأزمة أعمق وأكبر من معالجتها بهذه الأساليب .

الأزمة الأقتصادية العالمية الراهنة أوضحت مدى خطورة السيطرة الأمريكية على الاقتصاد العالمي وأن الرأسمالية العالمية قد طغت وتجبرت ونهبت ثروات الشعوب وأنها ليست الأيدولوجية التي يمكن أن يقوم عليها اقتصاد يستهدف تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيتة. بل صار التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي وتزايد الفروقات بين البشر أهم ميزات العصر الأمريكي الرأسمالي وباتت معها أسواق المال العالمية اليوم أشد خطرا على الاستقرار العالمي من الأسلحة النووية ذاتها.لذلك فتحت الأزمة الحالية المجال حول إمكانية صعود رأسمالية أوروبية أخلاقية تهتم بالبعد الاجتماعي عكس الرأسمالية الأمريكية المتوحشة والمفرطة القائمة على الحرية الكاملة للأسواق. فهناك تغير هيكلي يتعلق بالرأسمالية المفرطة وحرية السوق. وهذا التغير لا يعني نهاية الرأسمالية، بل يعني إعادة النظر وإعادة هيكلة الرأسمالية الأمريكية.

أسباب الأزمة وخلفياتها:

أثارت الأزمة الاقتصادية العالمية نقاشاً متواصلاً حول جذور المشكلة الاقتصادية وأسبابها في الاقتصاد العالمي. وتعددت وجهات النظر والآراء والتفسيرات حول، لكن وبغض النظر عن أي خلافات فإن ثمة عاملا مشتركاً بينهما لايمكن إغفاله، وهو أن الدولة حاضرة فيها وإن بدرجات متفاوتة. لقد أعادت الأزمة الحالية الدولة الى قلب الجدل حول الاقتصاد والسياسة الاقتصادية. فبعد حقبة من تأكيد تناقض تأثير الدولة بفعل العولمة ، أوبفعل محورية القطاع الخاص والمجتمع المدني، عادت الأنظار تتجه من جديد للدولة بحثاً عن حلول للأزمات الاقتصادية.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة الحالية :(1)

1. الفكر والفقه والنظام الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، مما أدى إلى هيمنة الأسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية مقابل غياب شبه كامل للرقابة ولآليات الضبط الحكومية (والذاتية أيضاً).

تقوم المستشارة الألمانية أنجيلكا ميركل (**Angelika Merkel**) بتحميل أمريكا المسؤولية في هذه الأزمة ، لأن الحكومة الأمريكية السابقة برئاسة جورج بوش هي التي سمحت للأسواق المختلفة بأن تقوم باتخاذ قرارات وقوانين وقواعد عفوية وتلقائية بدون رقابة أو تنظيم مسبق. كما يدعو الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى نظام اقتصادي عالمي قائم على رأسمالية أخلاقية تهتم بالبعد الاجتماعي بدلاً من الرأسمالية الأمريكية التي تهتم بالأسواق فقط.

يصف أستاذ الاقتصاد الأمريكي مايكل تشوسودوفسكي النظام الاقتصادي العالمي (نظام العولمة الاقتصادية) في كتابه « عولمة الفقر « بأنه نظام يتم تطبيقه لجباية الديون وفوائدها وأنه ليس نظاماً حراً لأن مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) تتدخل تحت شعار التغيرات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية بأدق التفاصيل لتسيطر على نتائجها لمصلحة أصحاب المال العالمي والأسواق، وبذلك تعطل قوى السوق الحقيقية من العمل للمصلحة الوطنية. (2)

لذلك فإنه لا بد من إعادة النظر في هذا الفكر الاقتصادي الذي التزم به القيمون على الشأن السياسي والاقتصادي، والذي سيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ سبعينات القرن الماضي.

يطلق على هذا الفكر الاقتصادي الذي وصل ذروتة عام **1989** بالفكر النيوليبرالي أو ما يسمى أيضا فكر اليمين المحافظ. وهو يدعو إلى رفع العوائق والحواجز والقيود التي تضعها الحكومات والمؤسسات الرسمية على العمل الحر للأسواق ورجال الأعمال، . يقول الاقتصادي الأمريكي الشهير ميلتون فريد ((**Milton Friedmann** وهو من أحد أبرز دعاة الفكر النيوليبرالي: إن تدخل الدولة في الاقتصاد هو مصدر الشرور ، ودعا إلى فك

الارتباط بين السوق والدولة. (3)

استند الفكر النيوليبرالي إلى وثيقة « إجماع واشنطن» التي صدرت عام **1989** وتشمل عشر وصايا اقتصادية منها الخصخصة ،وتخفيض الضرائب على الأثرياء، وتحرير التجارة الدولية وانتقال رؤوس الأموال ، وتخفيض الإجراءات والقيود الحكومية على عمل الأسواق ، والانضباط المالي وغيرها من الوصايا.

مع مرور الوقت وتفرد أمريكا في النظام العالمي أخذ هذا الفكر يزداد انحيازاً لصالح الأسواق وعلى حساب دور الحكومات ، ووصل الى أقصى درجات الانحياز والتطرف خلال ولاية الرئيس السابق جورج بوش. يصف إلياس سابا النظام الأمريكي النيوليبرالي بالأصولية السوقية**Markt Fundamentalism** ووصل الأمر إلى حد أن المؤسسات الدولية والهيئات الدولية المختصة والمصارف الكبرى أصبحت تقيس نسبة النجاح ومقبولية أي نظام اقتصادي بمدى قربه من النموذج الأمريكي الأصولي. (4) كما كانت معادلة التقدم والازدهار التي يدفع بها هذا الفكر والنظام بسيطة وهي « دولة أقل تساوي تقدماً اقتصادياً أفضل». (5)

نستنتج مما ذكر أن سبب الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية الرئيسي هو عدم توازن العلاقة بين السوق والدولة، فكانت هناك مساحة أكبر من اللازم متروكة لحرية السوق وفي المقابل تقلص دور الدولة أكثر مما ينبغي.

ولكن عندما يخرج رئيس أقوى دولة في العالم والتي خلقت وتبنت الفكر النيوليبرالي (الرئيس السابق جورج بوش) لكي يعلن تدخل دولته بمقدار **800** مليار دولار من أجل مساعدة المؤسسات المالية والاقتصادية المتعثرة على النهوض، فإن ذلك يعني أن هذا الفكر الاقتصادي الذي ساد في العقود الماضية لم يعد موضع ثقة واهتمام، وهذا يعني أن الأزمة الحالية أعادت إلى الدول اعتبارها للتدخل في الاقتصاد وعمل الأسواق.

الأزمة الاقتصادية
العالمية الراهنة

يقول الدكتور سامر سليمان: إن سبب الأزمة الحالية هو النظام الرأسمالي برمته، فمشكلة هذا النظام أن قدرته على الإنتاج تفوق بكثير قدرته على توزيع ثمار هذا الإنتاج . ويقول لأن الرأسمالية اليوم تعاني نقصاً كبيراً في فرص الاستثمار من القطاعات العينية مثل الزراعة والصناعة والنقل ، أخذت تتوسع بشكل هائل في الاستثمار المالي والمضاربة لتعوض نقص فرص الاستثمار في هذه القطاعات. (6)

2. السبب الثاني للأزمة يعود إلى سلوكيات وإدارة المؤسسات المالية (مصارف تجارية، مصارف أعمال ، شركات تأمين، صناديق ادخار من مختلف الأنواع... الخ) والمسؤولين عنها من مدراء تنفيذيين وموظفين بمن فيهم الوسطاء ومدراء الحسابات.

ومن الظواهر البارزة في هذا المجال أن التمادي والإفراط في منح الائتمان أدى إلى زيادة الاقتراض عند أسعار فائدة منخفضة، مدفوعة بافتراضات متفائلة عن التضخم ومعدلات النمو. فلما أصبح رفع أسعار الفائدة ضرورة في ظل معدلات أقل للنمو الاقتصادي، ظهر الخلل في أسواق الائتمان، وزادت معدلات عدم السداد. وانتقلت العدوى من المصارف إلى أسواق الأوراق المالية من خلال آليات التوريق ومنهما معا إلى أسواق الإنتاج للسلع والخدمات، فتطورت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية بتداعيات اجتماعية سلبية من خلال زيادة معدلات البطالة والفقر.

إن غياب رقابة المسؤلين والسلطات المختصة والعجز عن فرض الضوابط ووضع الحدود لعمل المؤسسات المالية دفع العديد من الخبراء إلى القول بأن الأزمة ناتجة عن تقصير رقابي وتنظيمي في الدول المتقدمة اقتصادياً وإخفاق في آلية انضباط الأسواق . (7)

اذاً يمكن القول: إن انعدام الشفافية ، إضافة إلى الجشع والغش والاحتيال وخلق جو استثماري مفرط بالتفاؤل غير الواقعي أدت جميعها إلى خلق فقاعة التسليف والاستمرار في نفخ حجمها حتى وصلت الأمور إلى الانفجار الذي كان لابد منه.

3. السبب الثالث للأزمة هو الخلل في الإطار المؤسسي الذي يحكم النظام الاقتصادي والمالي العالميين والذي تم إرساؤهما بعد الحرب العالمية الثانية في برتيون وودز(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). هذا الإطار المؤسسي لم يتطور بشكل كاف منذ ذلك الوقت أو كان يتغير بشكل هامشي، الأمر الذي أدى إلى تعطيل آلياته وركائزه. (8)

وشلل الاطار المؤسسي وغياب التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمالية المختلفة وعدم وجود آليات مؤسسية منضبطة لمتابعة الأزمات وافتقاد سبل واضحة لتقويم الأخطاء وتصويبها، خاصة لما تقع في الدول المتقدمة، كل ذلك أفقد هذه المؤسسات مصداقيتها وشكك في حيادها. والأزمة الحالية تثير التساؤل عن مدى الحاجة إليها في عالم اليوم فهي لم تؤد الدور المطلوب عندما ظهرت واستشرت وتكررت الأزمات وزادت تكلفتها.

أبرز معالم وتطورات الأزمة الحالية:

لأن الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم وبسبب تطورات العولمة والتشابك الاقتصادي والمالي، كان أثر الأزمة – التي ولدت في أمريكا اوائل سنة 2007 نتيجة الهبوط الحاد في أسعار العقارات وبعض الأوراق المالية– كبيراً جدا على العالم لأن تكنولوجيا الاتصالات تجعل الحركة في مكان ما تؤثر بسرعة في أماكن أخرى خاصة في البلاد المتقدمة مثل أوروبا واليابان التي ترتبط بعلاقات قوية مع الاقتصاد الأمريكي. (9)

وعلى الرغم من أن هذه الأزمة كما ذكرت بدأت منذ عام 2007 إلا أن السلطات والمؤسسات المعنية (إدارة الرئيس السابق بوش،والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لم تقم بما هو مطلوب لمعالجة الأسباب الجذرية وراء الأزمة خاصة في مراحلها الأولى، إما بسبب جهل المسؤولين بعمق الأزمة وخطورة النتائج المترتبة عليها ،وإما بسبب رغبة هؤلاء المسؤولين في عدم الإعلان عن الأزمة خوفا من تحميلهم بعض المسؤولية أو للسببين معا. وهكذا فإن التغاضي عن الاعتراف بالمشكلة وبالأسباب الفعلية للأزمة وعدم التصدي الجدي لها والاكتفاء بالمعالجات السطحية التحذيرية المؤقتة هي التي جعلتها تستمر إلى أن انفجرت أخيرا بهذا الكم من الارتدادات السلبية على العالم مع ملاحظة أن نسبة التراجع والارتدادات لم تكن على وتيرة واحدة.

كانت تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم المؤسسات المالية الدولية تشير حتى عام 2007 إلى توقعات للنمو الاقتصادي العالمي ،وأن هبوط الاقتصاد الأمريكي قد يحدث، ولكنة سيكون محدودا ومؤقتا وأشارت التقارير إلى أن الارتفاعات في الأسواق الناشئة – خاصة الصين واقتصاديات أسيوية أخرى التي ستنفصل عن موجة الهبوط المحتملة– سوف تعوض هذا الهبوط وتدفع الاقتصاد العالمي قدما . وهذا ما ثبت خطؤه

الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

،فلا الاقتصاد الأمريكي كان محدودا أو مؤقتا في هبوطه ولا واقتصاديات أسيوية استمرت في ارتفاعها، بل تشهد جميعها أول انخفاض حاد لنموها واستثماراتها وصادراتها منذ عهد بعيد . يأتي ذلك إذاً عكس توقعات صندوق النقد الدولي الذي بات يحّدث توقعاته إلى الأسوأ كل عدة أسابيع، وذلك يدل على محدودية علمه بواقع الاقتصادات العالمية وتطوراتها. (10)

وتكتمل معالم الأزمة الاقتصادية على الدول المتقدمة بآخر تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي الذي أكد على أن « أوروبا تواجه أسوأ أزمة اقتصادية لها منذ عقود « وأن « الارتفاع في أسعار السلع الرئيسية كان وراء تراجع معدلات الاستهلاك وخلق حالة من التضخم في الأسواق الأوروبية». وقدّر التقرير الذي يحمل عنوان « أوروبا.....التعامل مع الصدمات» أن إجمالي الناتج المحلي لدول أوروبا المتقدمة تراجع من **2.8%** لعام **2007** إلى **1.3%** لعام **2008** على أن يزداد التراجع إلى **0.2%** عام **2009**. وحتى الاقتصاديات الأوروبية الصاعدة فإن معدلات نموها تزداد ضعفاً وفقاً للتقرير. (11)

وكذلك البلدان الفقيرة (دول العالم الثالث) تتأثر بصورة كبيرة من الأزمة الحالية ، لأنها لا تنتج ما يكفي لسد حاجاتها . وغالبا ما تعتمد على الاستثمارات والتحويلات والمساعدات من الدول الغنية وهذه بدورها ستنخفض بلا شك.

لم تقتصر الأزمة الحالية على اقتصاديات الدول فقط بل امتدت لتشمل أثارها وانعكاساتها السلبية على سياسات الدول وخاصة خلال الشهور الأخيرة. فقد تسببت الأزمة في إسقاط الحكومة البلجيكية التي قدمت استقالتها بعد أن تم اتهامها بالتدخل بشكل غير قانوني لإنقاذ بنك رئيسي من الإفلاس. كما جعلت الأزمة الاقتصادية الحكومة الألمانية تحارب على جبهتين ،إحداهما الأزمة بالطبع وثانيهما محاولة عرقلة مساعي الأحزاب اليمينية المتطرفة من الصعود وتحقيق مكاسب سياسية وشعبية على حساب الأزمة، واستغلالاً لمخاوف الشوارع الأوروبية من استمرار موجات الهجرة الواردة والارتفاع الكبير في معدلات البطالة مهدت الأزمة في ألمانيا إلى ارتفاع شعبية الأحزاب اليمينية النازية مثل الحزب الديمقراطي الوطني وزيادة إمكانية وصولها إلى البرلمان والسلطة.

إن الأزمات لا تأتي من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني منه أغلبية دول العالم، وهي مشاكل خطيرة أبرزها:

- عجز الميزانية : حيث لا يزال العجز المالي مرتفعاً في غالبية دول العالم وخاصة الدول المتقدمة.
- العجز التجاري: منذ العشرين سنة الأخيرة لم يسجل الميزان التجاري لأغلب الدول الصناعية والتجارية خاصة والدول النامية عامة أي فائض، بل هناك عجز يزداد سنوياً، ويعود السبب الأساسي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك (الطلب).
- تفاقم الديون العامة والخاصة: تشكل هذة الديون جوهر الأزمة الاقتصادية الحالية.

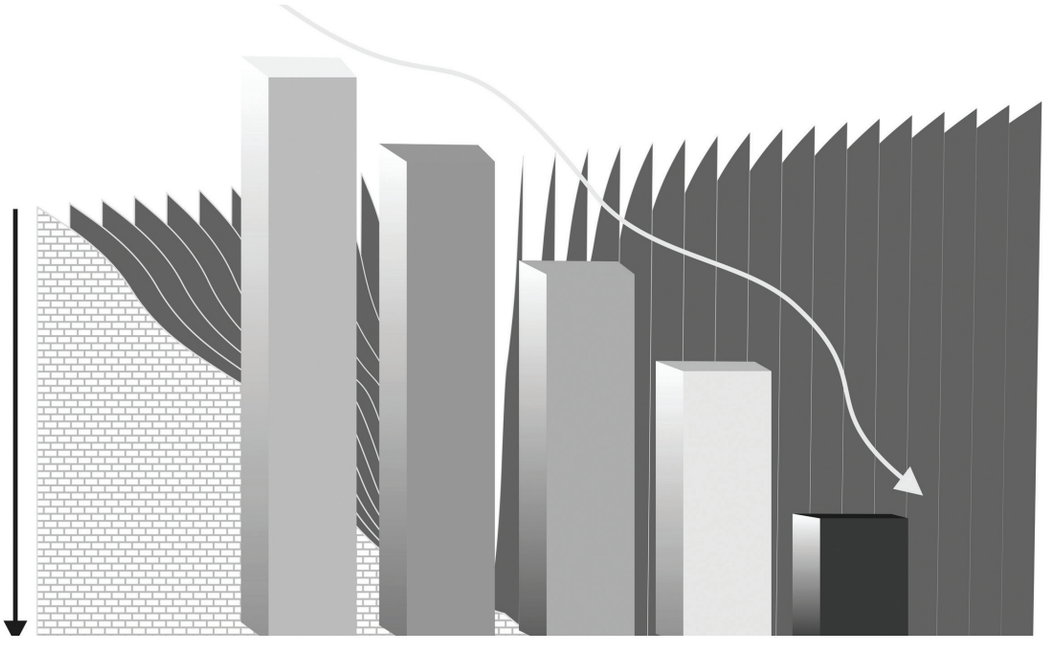

- الارتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر وسوء الخدمات التعليمية وتراجع أهمية الصناعة، خاصة في الوقت الحاضر بسبب الأزمة الحالية.

معالجة الأزمة (الحلول المقترحة):

أظهرت أغلب حكومات العالم رد فعل لمواجهة لأزمة الحالية ولمنع تكرارها واحتواء أثارها السلبية الأولية المتتالية حتى يتم التغلب عليها وتجاوزها بوضع خطط وسياسات إنقاذ كبيرة من أجل إعادة الثقة للأسواق المختلفة والخروج من الأزمة قبل أن تتضاعف معدلات الفقر والبطالة خاصة في الدول النامية التي يزداد فيها عدد السكان بشكل مستمر.ومن أهم وأبرز هذه الإجراءات والخطط مايلي:

• إجراءات نقدية: تتعلق بالجانب المالي لتأمين السيولة للمؤسسات والأسواق المالية بحيث يتم منع انهيارها وتفادي أزمة مصرفية عالمية. ولكن المعالجة النقدية التسليفية غير كافية وحدها لمنع الآثار السلبية الثانوية في الاقتصاد الحقيقي،أي أن مجرد توفر المال المخصص للتسليف وانخفاض كلفة التسليف (سعر الفائدة) لا يؤديان بالضرورة إلى زيادة حجم الاقتراض ، وبالتالي زيادة حجم الطلب الإجمالي،إذ إن هناك شكوكاً في المستقبل حيث الثقة ضعيفة أو غير موجودة لأن الاقتصاد يكون قد دخل في فخ السيولة، أي تفضيل السيولة النقدية على غيرها من الأصول ،نقدية أو حقيقية. (12)

وقد خصصت الدول الأوروبية المليارات لتنفيذ إجراءات الإنقاذ السريع، (50 مليار يورو في ألمانيا ،و23 مليار يورو في بريطانيا مثلاً) ثم خرجت في نوفمبر 2008 خطة الـ200 مليار يورو التي أعلنت عنها المفوضية الأوروبية في أوكتوبر 2008 ، وقد نصت الخطة التي تم إقرارها في بروكسل- ديسمبر 2008 – على الإسهام بما يعادل 1.2% من إجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي على أن يساهم الاتحاد بمبلغ 30 مليار يورو تاركاً 170 ملياراً لمساهمات الدول الـ27. (13)

• إجراءات غير نقدية: ومن هذه الإجراءات قرار الكثير من الحكومات إلى تخفيض الضرائب وخاصة على أصحاب الدخل المتوسط والصغير، وزيادة كبيرة للعاطلين عن العمل .تهدف هذه الإجراءات إلى زيادة الاستهلاك الخاص (الطلب) وبالتالي نمو الاقتصاد. ومن الإجراءات أيضاً تشجيع الحكومات للاستثمار الخاص من خلال تمويل برامج التدريب المهني وتسهيل القروض لهذه المشاريع ، لأن هذه المشاريع تجد صعوبات كثيرة في الحصول على القروض المناسبة مثل القطاع الزراعي وقطاع الحرف. ولكن رغم أهمية هذه الإجراءات إلا أن المبالغ المخصصة غير كافية ولا تغطي سوى نسبة لا تذكر من ديون الأفراد والشركات ومن ثم لا تكفي لتشجيع الاستثمار والاستهلاك الخاص ولا تكفي لمنع الركود والانكماش الاقتصاديين. وهذا ما يفسر استمرار هبوط المؤشرات العامة في البورصات والأسواق العالمية بعد إعلان هذه الخطط والحوافز.

• زيادة الإنفاق الحكومي خاصة في مشاريع البنية التحتية والطاقة وزيادة دعم الصادرات مما يساعد على تصويب معدل النمو نحو الارتفاع، لأن مشاريع البنية التحتية والطاقة هي عبارة عن استثمارات وليس استهلاكاً وبالتالي سيكون لها تأثير مختلف على المستقبل الاقتصادي للبلاد. يهدف رفع الدولة من نفقاتها الاستثمارية الجارية إلى تعويض النقص الحاصل في مستوى الطلب الخاص (الاستهلاك)، وليصل مجموع الطلب الكلي إلى المنسوب الذي يؤمن معه الاستعمال الكامل للموارد بما فيها اليد العاملة. وكما نعلم فإن زيادة الإنفاق العام يتطلب من الحكومات تزيد من ديونها ومسؤولياتها (زيادة عجز الميزانية وانخفاض الوفر المالي) ولكن هذا أمر ضروري ومحتّم وأفضل من رؤية الاقتصاد ينهار. (14) وتشمل الخطة الأوروبية التي تم ذكرها (200 مليار يورو) دعم مجالات التدريب المهني في محاولة لوقف نزيف الوظائف الأوروبية. وتطوير البيئة التحتية للدول الأعضاء، وبالأخص التكنولوجيا منها. وتوفير أكثر من 7 مليارات يورو لتمويل مشاريع توظيف الطاقة النظيفة وزيادة المخصصات المفروضة لدعم الأعمال الصغيرة أو متوسطة الحجم من 10 إلى 30 مليار يورو.

• من الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات التشديد على ضرورة تفعيل مؤسسات الرقابة القائمة مثل البنوك المركزية ومؤسسات الرقابة على البنوك ومؤسسات الرقابة على البورصات وتلك المعنية بالعمليات غيرالقانونية(مثل تبيض الأموال والغش والاحتيال) وكذلك ضرورة إنشاء مؤسسات رقابية تنظيمية حيث تدعو الحاجة في الوقت الحاضر إلى ذلك ، بحيث تكون جميع أعمال المؤسسات المالية والاقتصادية على اختلافها وكذلك الأسواق خاضعة للرقابة والتنظيم وتعمل بشفافية كاملة ، كما تكون خاضعة دائماً للمساءلة والمحاسبة. إذاً لابد من تنشيط دور الدولة منظماً ومراقباً للسوق بدلا من النموذج الرأسمالي الذي لم ينجح في تنظيم وضبط الاسواق.

• ومن الإجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها لإصلاح النظام العالمي المالي والاقتصادي الذي لم يعد قادراً على تحقيق أهدافه التي رسمها له مؤسسوه، وهي تامين التوازن في الأسواق وفي الميزان الجاري للدول . إن النظام العالمي ومؤسساته ساعدا وإذا بقيا على هذه الحال فسوف يساعدان

أيضا في المستقبل على قيام واستمرار نظام مالي واقتصادي غير ثابت وغير متوازن وغير مستقر، لأن مؤسسات هذا النظام الذي يرتكز عليها خاصة صندوق النقد الدولي تقف عاجزة أمام القوى الاقتصادية الكبرى، سواء كانت دولا ذات عجز في ميزانها الجاري مثل الولايات المتحدة الأمريكية أم دولا ذات وفرة مثل الصين. فهذه المؤسسات الدولية التي كانت من المفترض أن تقوم بدور الكوابح المانعة من حدوث الصدمات هي التي ساهمت في زيادة الصدمات وزيادة الأخطار والوقوع في الكثير من الأخطاء.

إن هذه الإجراءات والخطط وغيرها تخاطب الشكل دون المضمون ,وتعمل في إطار الأجل القصير في زمن الأزمة وتتجاهل التداعيات طويلة الأجل، وهي تبحث على سبيل المثال عن دور المؤسسات لمجرد أنها موجودة بالفعل، وإن كانت من موروثات الحرب العالمية الثانية.

فنحن اذاً لا نتوقع قيام مؤسسة دولية جديدة مثل بنك مركزي للبنوك المركزية، ولا قيام حكومة دولية بقيادة الاتحاد الأوروبي بدل من أمريكا، كما لا نتوقع أن تتم الموافقة على إنشاء وحدة رقابة دولية وعملة دولية جديدة .كل ما نتوقعه هو أن يستمر النظام الحالي مع بعض العمليات التجميلية التي لن تقدم ولن تؤخر في حل الأوضاع، بانتظار حدوث الأزمة أو الأزمات القادمة، أما الموقف العربي الموحد من الموضوع فلا نضمن أن حظه سيكون أفضل من حظ الموقف الموحد من حصار غزة الإجرامي.

يقول الدكتور بهجت قرني : إن جزءاً من مشكلتنا عربيا وإسلاميا أننا ننظر تحت أقدامنا فقط وليست لدينا النظرة بعيدة المدى في وقت يتحول النظام العالمي فيه بسرعة شديدة جدا وبالتالي فقد أصبحنا نرى الأمور بمنطق الاستمرارية لا بمنطق التحول ونحن نلجأ الى ذلك لأننا إذا رأينا الأمور مستمرة على ماهي عليه، فان ذلك يسهل علينا ترتيب موافقتنا، ولكن العالم يسير بطريقة مختلفة تماما . لذلك يحدث نوع من التفاوت بين فهمك للأحداث العالمية وتوقعاتك وما يحدث فعلا، وبالتالي نكون دائما متأخرين ومحصورين في دائرة رد الفعل .وجزء من المشكلة أننا معزولون عن عالم الأفكار، فلا نشارك في اتخاذ القرار، ولايأتي رد فعلنا إلا بعد أن يتخذ القرار، ثم تاتي محاولاتنا لتغييره وذلك صعب، ومن ناحية أخرى يجعلنا نبدو في صورة من يعترض على الشرعية الدولية! ولذا .يجب أن نكون حاضرين عربيا في الجدال العالمي الدائر الآن، ليس مستهلكين، ولكن مساهمين بطاقات فكرية وأفكار نقدمها ننتقد فيها النظام العالمي. (15)
انضمت السعودية مؤخرا إلى مجموعة العشرين لذلك يجب أن تقوم بالتنسيق مع الدول العربية الأخرى لكي لا تتحدث باسمها فقط، ولكن باسم المنطقة العربية كلها .كما يجب على الدول العربية أن تتفق على القضايا التي تريد أن تثيرها، والتي لم يستمع العالم لنا فيها من قبل. (16)

المراجع

- محمود محي الدين: الأزمات العالمية ....دروس غير مستفادة, وجهات نظر, نيوز ويك((Newsweek , الطبعة العربية , عدد 30.09.2008, ص. ص. 16–17.
- محمد العريان: انتشار الغيوم السوداء, نيوز ويك, الطبعة العربية , عدد 21.10.2008, ص. 6.
- فريد زكريا: ان بعد العسر يسرا, نيوز ويك, الطبعة العربية , عدد 21.10.2008, ص. ص. 15–17.
- جيفري إي غارتن: أوقفوا الانهيار السريع, نيوز ويك, الطبعة العربية, عدد 23.12.2008, ص. ص. 19–16.
- الأزمة الرأسمالية العالمية وتداعياتها العربية. مجلة العرب والعالم, العدد شتاء 2008, ص.ص. 10–42.
- مجلة السياسة الدولية: الأزمة المالية العالمية... الأبعاد والتداعيات. العدد 175, يناير 2009, المجلد 44, ص.ص.176–114.
- مجلة السياسة الدولية: العولمة والنظام الدولي... جدلية اللحظة الراهنة. العدد 175, يناير 2009, المجلد 44, ص.ص.112–105.
- الياس سابا: الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها. مجلة المستقبل العربي, شباط 2009, العدد 360, صزص. 25–10.
- د. عبدالحميد محمود البعلي: سبل العلاج وبرامج الأصلاح المطلوبة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى. مجلة الاقتصاد الأسلامي, العدد 336, ربيع الاول 1430هجري, ص.ص.29–24.
- شبكة محيط على الرابط:
  www.moheet.com
- الجزيرة نت على الرابط:
  www.aljazeera.net
- مجلة دير شبيقل الألمانية على الرابط:
  www.der-spiegel.de
- جريدة تسايت فراقن السويسرية على الرابط:
  www.zeitfragen.ch
- جريدة فرانكفورت الألمانية على الرابط:
  www.faz.net

الهوامش

1حول أسباب الأزمة الحالية: الياس سابا: الأزمة المالية العالمية: اسبابها وانعكاساتها. مجلة المستقبل العربي, شباط 2009, العدد 360, ص.ص.15-10. جريدة تسايت فراقن السويسرية (Zeitfragen) على الرابط: .www zeitfragen.ch/ausgaben/2009/nr1-vom512009 , غالب ابو مصلح: أزمة النظام الاقتصادي العالمي. العالم في مرحلة مخاض, مجلة العرب والعالم, العدد شتاء 2008, ص.ص.23-17.

2.باتر محمد علي وردم: العالم ليس للبيع. مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. عمان 2003, الأهلية للنشر والتوزيع, ص.69.

3.ألياس سابا: المرجع السابق, ص. 11, باتر وردم: المرجع السابق, ص. 70.

4.ألياس سابا: نفس المرجع, ص.12.

5. د. سامر سليمان: دور الدولة في الأقتصاد...إعادة نظر. في مجلة السياسة الدولية, العدد 175, يناير 2009, المجلد 44,ص. 164.

6.نفس المرجع, ص. 163.

7.حول هذا السبب د. محمود محيي الدين: المؤسسات المالية الدولية..قصور الأداء وسبل الأصلاح. مجلة السياسة الدولية, العدد 175, يناير 2009, المجلد 44, ص.ص.146-142.

8.د. أحمد جلال: العولمة والنظام الدولي..جدلية اللحظة الراهنة. مجلة السياسة الدولية, العدد 175, يناير 2009, المجلد 44 ,ص. 107. و محمود محيي الدين: المرجع السابق.

9.د. أنس بن فيصل الحجي: شرح مبسط لأزمة المال الأمريكية, مجلة العرب والعالم, العدد شتاء 2008, ص.ص.16-14.

10.محمود محيي الدين: المرجع السابق, ص. 144.

11.أوروبا في مواجهة الأزمة..كثير من الوحدة..قليل من نقاط الضعف. مجلة السياسة الدولية, العدد 175, يناير 2009, المجلد 44, ص.ص.141-140.

12.الياس سابا: المرجع السابق, ص. 20.

13.أوروبا في مواجهة الأزمة..كثير من الوحدة..قليل من نقاط الضعف. مجلة السياسة الدولية, العدد 175, يناير 2009, المجلد 44 ,ص. 141.

14.. الياس سابا: المرجع السابق, ص. 20.

15.د. بهجت قرني: العولمة والنظام الدولي..جدلية اللحظة الراهنة. مجلة السياسة الدولية, العدد 175, يناير 2009, المجلد 44, ص. 111.

16.نفس المرجع, ص.112.